تقرير عن الانتخابات العراقية

من أجل انتخابات حرة ونزيهة

المركز العراقي المستقل لمراقبة الانتخابات

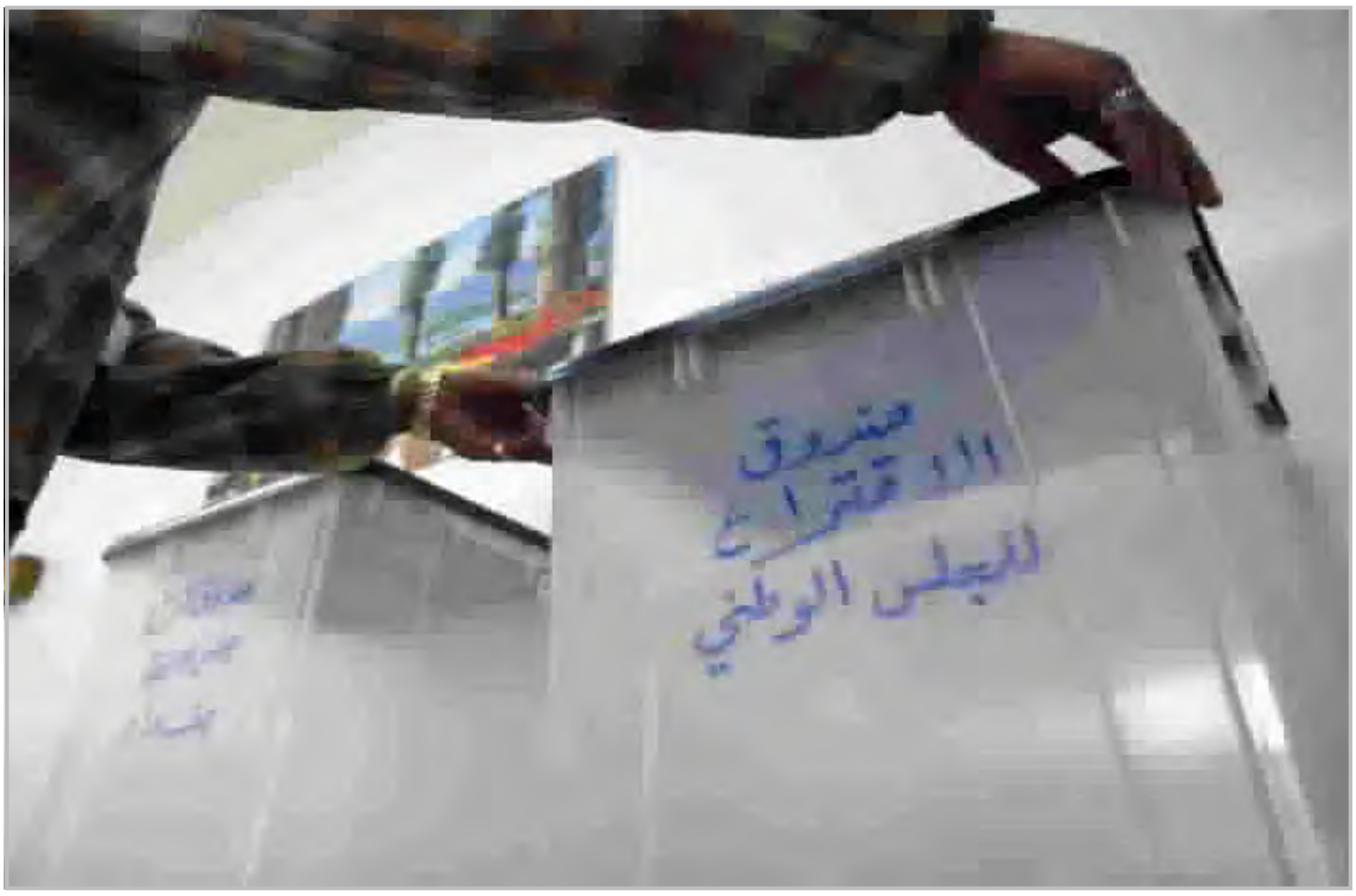

انتخابات رئاسية او برلمانية جرت في ظل سيطرة الفرد والحزب الواحد والعشيرة وسادت ثقافة البداوة وتغييب الاخر ولم يعد للرأي الآخر اعتبار ومجرد ان (يحلم) باتجاه آخر سيكون مصيره السجن او الموت من دون محاكمة، وسياط جلاد لا يرحم.

مثقفو الديمقراطية والانتخابات قمعوا بلا رحمة، ومثقفو (السلطان) باتوا خدماً في حضرته، يسبحون له وحده وينظرون لانتخابات المهزلة، ذات الرأي الأحادي والحزب الاوحد والقائد الفذ.

مجتمع راكد لا يتحرك لا تتفاعل فيه الجدلية ولن يسمح له بالاختلاف ، حتى ولا على ابسط القضايا، لا يحق له ان يقول كلمته في ابسط قراراته المصيرية واللامصيرية.

وفجأة، من دون مقدمات، وبشكل دراماتيكي، وفي لحظة تاريخية، سقط كل هذا وبرزت ثقافة (الانتخابات) وتعددية الاراء والاتجاهات والقبول بالآخر والاحتكام الى صناديق الاقتراع باعتبارها الوسيلة الاكثر تعبيرا عن ارادة الشعب.

ولا نريد هنا ان ندخل في جدل لا جدوى منه حول اهمية الانتخابات بعد السقوط المدوي لاعتى دكتاتوريات العالم واكثرها تخلفا واستبداداً، ذلك لان الانتخابات الحرة والنزيهة التي تتصف بالصدقية والشفافية تحت أي ظرف زماني او مكاني ينبغي ان تحترم وتطاع.

ان عدم الذهاب الى صناديق (الاقتراع) وتحت أي مبرر كان يعد عملاً باتجاه العودة الى الماضي وثقافة المصادرة للرأي الاخر والديمقراطية والعودة الدكتاتورية.

لهذا لا يمكن ان يكون الى أحد مع الانتخابات وغيره ليس معها، فحتى الذي يرغب في تثبيت حكم ما يسمى (بالمستبد العادل) فعليه ان يمر عبر الانتخابات، وذلك لاننا غادرنا القرن العشرين ولم يعد احد كائناً من كان ، يملك شجاعة القمع والدكتاتورية ومصادرة القرار الوطني.

والاختلاف في القوانين وآليات العملية الانتخابية او في تاريخ المواعيد الانتخابية ينبغي ان لا يغير الحقيقة المطلقة الواحدة في (الانتخابات) ، وهي حقيقة ينبغي ان يحترمها ويقبل نتائجها الجميع. ومن يقبل لنفسه ان يكون خارج القبول بصراع نتائج صناديق الاقتراع فعليه ان يكون خارج بشر القرن الحادي والعشرين.

وحقيقة أخيرة في هذه المقدمة، ان النقد ، وحتى النقد اللاذع، لقوانين وآليات العملية الانتخابية تلك التي سبقت الموعد الدستوري او التي حدثت في يوم الاستحقاق او بعده من انتهاكات ومخالفات قد تكون صارخة ينبغي ان لايكون لجرح العملية الانتخابية او الطعن بصدقيتها بقدر ما هو تقويم موضوعي لها لابعاد ما شابها من اخطاء وانتهاكات ومشاكل صغيرة او كبيرة وابعادها وتجنبها في الانتخابات القادمة، ذلك لان كل ما جرى هو من صنع البشر، ومن لايعمل فهو وحده الذي لا يخطأ.

من هذا الفهم، نبدأ هذا التقرير النهائي. ومن جانب أخر وضع المركز العراقي المستقل في استراتيجيته صفة الاستقلالية والحيادية والحقوقية وليس له مصلحة او انتماء لاية جهة سياسية او مذهبية او حكومية او انتخابية مؤكداً بشكل عام نجاح التجربة الانتخابية الاولى في تاريخ العراق.

اولا : في الانتهاكات القانونية والسياسية والادارية والتأثير في حرية وإرادة الناخبين التي سبقت يوم الاقتراع

١- قانون الانتخاب

قبل رحيل الاحتلال - غير مأسوف عليه- بالتعاون مع (مجلس الحكم) سُن قانون الانتخاب الذي حدد ان العراق قائمة انتخابية مغلقة واحدة، وتم تشكيل المفوضية العليا للانتخابات كهيئة مستقلة للاشراف على العملية الانتخابية، وحدد يوم ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٥ موعداً نهائياً لانتخابات جمعية وطنية مؤقتة تكون مهمتها الرئيسة اقرار الدستور الدائم للعراق وعرضه للاستفتاء ، وفي كانون الثاني ٢٠٠٦ تجري انتخابات وطنية عامة.

ولما كان قانون الانتخاب هذا سن بمعزل عن أجواء المناقشة والحوار ومن دون روية وعلى عجل ، فانه كان عرضة للنقد والملاحظات على كثير من الامور، وفي مقدمتها وصفه للعراق بأنه قائمة انتخابية واحدة وان اختيار المقترع يكون على اساس قائمة الكيان السياسي، في حين اعتاد العراقيون طريقة المناطق الانتخابية وان التصويت يتم على الاشخاص وليس القوائم. ومن دون شك ان لكل طريقة عيوبها ومحاسنها ولذلك نرى انه ينبغي لقانون الانتخاب القادم ان يراعي ظروف العراق الموضوعية، الدستور الدائم ان يأخذ بالاعتبار ظروف العراق الموضوعية والذاتية نكتفي بهذا النقد الاولي.

٢- الجانب الامني:

شهد الجانب الامني ما قبل الانتخابات تدهوراً خطراً ، فقد ازدادت اعمال العنف والارهاب والتفجيرات. ومما لاشك فيه ان اجواء الرعب والخوف اثرت سلباً في المشاركة في العملية الانتخابية . وان من البديهي ان تتصف اجواء الانتخابات بالهدوء والامن. لهذا ، شكلت الأجواء غير الطبيعية والعنيفة علامات سلبية ما قبل الانتخابات وحالت دون ان تكون بالمستوى المطلوب ووفقاً للمعايير الدولية.

٣- في الخلافات السياسية والطائفية حول الموعد الانتخابي لاحظ المركز العراقي المستقل لمراقبة الانتخابات بقلق بالغ الخلافات العميقة التي شهدتها الساحة السياسية والاجتماعية بين المؤيدين للموعد الانتخابي والمعارضين له. هذه الخلافات أخذت منحى بعيداً عن الحوار والعقلانية، وهذا ادى بالضرورة الى التأثير في العملية الانتخابية وعزوف عدد من المواطنين عن الانتخابات، وكذلك عدم تمكن المسؤولين من فتح المراكز الانتخابية ولاسيما في المناطق الساخنة امنياً، مما قد يؤثر في صدقية الانتخابات، التي ينبغي ان يكون فيها السلم الاجتماعي والتوافق الوطني عليها.

لهذا يدعو المركز الى ان تؤخذ بعين الاعتبار جميع الاراء والاتجاهات على أية عملية انتخابية قادمة حتى تستكمل كل ضرورات العملية الانتخابية الناجحة.

٤- الجوانب الادارية

على الرغم مما وفرته المفوضية العليا للانتخابات من ظروف وامكانات لانجاز العملية الانتخابية بوصفها جهة محايدة وخارج اللعبة السياسية والحكومية، الا انها لم تتمكن من وضع المعايير الدولية للانتخابات موضع التنفيذ العملي الكامل، وقد وقعت في اخطاء نحاول حصر عدد منها فيما يأتي:

أ. لم تعتمد المفوضية الاحصاء السكاني العام لحصر اسماء المقترعين في العراق ولاسيما بعد التغيير الجذري في المجتمع العراقي ، فعمر الاحصاء السكاني السابق مضى عليه اكثر من الزمن القانوني، مما أضر كثيراً بالعملية الانتخابية.

ب. اعتمدت المفوضية (البطاقة التموينية) أساسا لتحديد أسماء المقترعين وهو إجراء تنقصه الدقة، ذلك لان (البطاقة التموينية) ، على الرغم من أهميتها في الحياة الاجتماعية العراقية ، فأنها خضعت للعديد من التأثيرات والتغييرات غير الحقيقية في العهد السابق، كما أنها لم تشمل العراقيين خارج الوطن، مما اضر كثيراً بالعملية الانتخابية وصدقية قوائم المقترعين .

ج. الناخبون خارج الوطن والمغتربون العائدون..

مئات الألوف من العراقيين عادوا بعد سقوط النظام من خارج الوطن، واخرون لا يزالون خارجه، وكثير منهم لا يمتلك بطاقة تموينية ا ومستمسكات قانونية تدل على عراقيته ، مما افقدهم الحق في الاقتراع.

وقد حددت المفوضية لقبول هؤلاء مستمسكات كثيرة، قد لا يكون بعضها حقيقياً، ولا سيما ان عمليات تزوير هذه المستمسكات سهلة وممكنة الحصول. وهذا لا يتفق مع المعايير الوطنية والدولية للانتخابات. وكان على المفوضية العليا ان تأخذ هذا الامر بعين الاعتبار، وان يكون البت في هذه المستمسكات من قبل القضاء وحده .

د. طريقة توزيع استمارات الناخبين.

اختارت المفوضية العليا للانتخابات طريقة توزيع استمارات الناخبين عبر وكلاء البطاقة التموينية. وهذه الطريقة لم تكن بالمستوى المطلوب لان هؤلاء الوكلاء غير ملزمين قانوناً بتوزيعها وقد تعرض بعضهم الى القتل وامتنع البعض الاخر عن توزيعها خوفا من اعمال المخربين. كان الاجدر ان يتم توزيعها على الدور السكنية عبر موظفي المفوضية.

٥- الاستغلال السلطوي والديني في الدعاية الانتخابية:

يعد استغلال النفوذ السلطوي والديني للدعاية الانتخابية، بشكل مباشر أو غير مباشر، تدخلاً فضاً لمصلحة طرف أو اطراف تغيب أهم شروط التنافس الديمقراطي الحقيقية وهي ضرورة تكافؤ الفرص بين قوائم المرشحين وعدم استغلال المناصب في التأثير في الانتخابات.

في هذا المجال ولم يعد سراً ظهور رجال السلطة الاساسيين، وهم رؤساء لبعض القوائم الانتخابية، في حلقات فضائية متتابعة ومتزامنة مع موعد الانتخابات لسرد منجزاتهم السلطوية وهو ما يعد مخالفة صريحة لشروط العملية الانتخابية الناجحة. وان قيام بعض الأجهزة الأمنية بالترويج لمنشورات بعض القوائم يعد هو الاخر عملاً مخالفا لتعليمات المفوضية.

ولجأت احدى القوائم المعروفة بالترويج لقائمتهم عبر الاشارة إلى أنها حصلت على موافقة ومباركة المرجعية الدينية في النجف الاشرف. وبغض النظر عن صحة هذا الادعاء فانه يعد تدخلاً لا مبرر له في العملية الانتخابية ويقحم المسالة الدينية في الصرعات السياسية والانتخابية. وهذا بدوره يؤثر في حيادية ونزاهة الانتخابات . وكان من المفروض على المفوضية العليا للانتخابات ان تتدخل لوقفه.

ثانيا: في الممارسات اللاقانونية والانتهاكات عشية يوم الاقتراع وخلاله وعند فرز الأصوات.

تابع المركز مراقبته الميدانية للمرحلة الثانية في العملية الانتخابية عشية الانتخابات وفي يوم الاقتراع وعمليات الفرز وما رافقها من مخالفات وخروقات تم رصدها من متطوعي المركز هؤلاء الذين شقوا من إطلالة فجر الثلاثين من كانون الثاني ٢٠٠٥ إلى مراكز الاقتراع ومحطاته غير مكترثين بكل المصاعب وغياب الامن وتهديدات الانتحاريين، ولم يكن واحداً منهم معنياً بصراعات القوائم الانتخابية أو فوز احداها بقدر ما كان يهمهم سلامة ونجاح وانسيابية العملية الانتخابية لقد غطوا بامانة وصدق عاليين ما شاهدوه ولمسوه بتقارير واحصاءات بيانية تتفق مع أحدث المعايير الدولية وسجلوا ما شاهدوه على ارض الواقع ووصل الأمر في ان يستعين بخبرتهم موظفو المفوضية العليا للانتخابات الذين اشرفوا عليها ميدانياً.

أكثر من مئتي مراقب ومنسق انتشروا في أكثر من مركز ومحطة في غالبية مناطق العاصمة بغداد والكوت والقادسية والنجف وغيرها، وشاهدوا مديري المراكز والمحطات الذين سمحوا لهم باداء واجبهم الوطني بعد ان وجدوا فيه الصدق والنزاهة وسجلوا لهم أفضل التعاون.

الاكثرية في هذه الفرق شاركت في دورات وورش عمل اعدتها مشكورة مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية والاتحاد الاوربي بالتعاون مع مركز عمان لحقوق الإنسان. وقد تدربت هذه الفرق على عملية المراقبة على أيدي أساتذة وخبراء عرب واجانب ، وتدربت على استمارة الافتتاح والاقتراع والعد التي توصلت إلى اعدادها الأمم المتحدة من خلال دورات اقامها عراقيون متدربون في العراق.

ذهب كل هؤلاء (الجنود المجهولون) إلى قلب الحدث وبعضهم طرق باب المركز الانتخابي ولم يصل إليه بعد مدير وموظفو المحطة وقد ترجموا واجباتهم بكل حرص وتفان وراقبوا وشاهدوا ولم يتدخلوا في وظائف غيرهم. وظلت كل الفرق داخل بغداد وفي المحافظات والمدن التي غطتها اعمالهم على اتصال دائم مع مقر المركز بكل الوسائل والآليات فنقلت ما شاهدته في ارض الواقع وما حصل من تجاوز وخروقات أو عدم تطبيق للقانون والتعليمات بدقة ومن دون اضافات.

لهذا سيتناول التقرير احداث الانتخابات عبر تقاير مدونة في ساعة حدوثها من دون رتوش أو زيادة أو نقصان لاننا نريد عراقاً موحداً وحراً وانتخابياً يتدرب الناس فيه على صنع ارادتهم في صناديق الاقتراع وتقرير مصيرهم بانفسهم.من دون مقدمات وبلا مجاملة أو انحياز يبصم مراقبو ومنسقو المركز بصدق وبموضوعية انه يوم انتخابي رائع يشهده العراق أول مرة في تاريخه الحديث على الرغم من الصعاب والظروف الأمنية والسيارات المفخخة وتهديد ووعيد المعادين للعملية الإنتخابية هب العراقيون نساءاً ورجالاً (ونشهد ان الخطوة الاولى في هذه المرحلة تمت من الجنس الاخر) بإرادة فولاذية وبكل امانة لقد شعر مراقبو المركز بأهمية واجبهم وضرورته حينما وجدوا التسابق الملحوظ نحو الانتخابات ولم يكن يعنيهم الفوز بقدر ما كان يهمهم نجاح العملية الانتخابية الاولى من نوعها.

تجاوز الافتتاح ومن بعده الاقتراع كل التوقعات والتخمينات في ان تتجاوز العملية الانتخابية المحن والصعوبات وبدأت ملامح النجاح تظهر في الافق.

ويبدأ العد التنازلي يصيب المتشككين والباحثين عن فشلها أنها حقاً ارادة العراقيين الفولاذية وهي من دون شك، عراق الوجه الاخر، وليس عراق الكراهية والدم والسرقة.

ان كل هذا الذي ذكرناه لا يمنعنا من ان نسجل خروقات وانتهاكات عديدة شابت (العملية) بمجملها واثرت في مستوى ادائها كان ينبغي ان لا تحدث وان يتم تجنبها. وبمثل ما اشدنا بنجاح الانتخابات، لابد لنا ان نذكر اخفاقاتها بكل امانة وصدق ومن بدون مجاملة تلك هي الصفات الحقيقية للحيادية والاستقلالية والقانونية في عمل مراكز المراقبة وليس التبرير أو المبالغة ، لاننا نضع كل ذلك امام مستقبل العراق الانتخابي حتى يكون بحق نموذجا جديدا ورائعا أيضاً، وحتى نتجنب اخطاء وخروقات ما حدث في الانتخابات القادمة والقريبة.

لقد دونت فرق المراقبة في المناطق التي غطاها المركز خروقات وانتهاكات شديدة وخفيفة تدعو إلى القلق وفيها مساس بالعملية الانتخابية ونتائجها وقد نقلت هذه الفرق من الواقع الميداني الذي شاهدته إلى المحطة الرئيسة في المركز، وبدورها صاغتها في نقاط وملاحظات أساسية نضعها اولاً امام المفوضية العليا للانتخابات وامام الرأي العام العراقي والعالمي، مؤكدين ان مهمتنا ليست الايذاء أو التشهير وإنما الموضوعية وتجنب الاخطاء وفضح الانتهاكات على أساس ان العملية الانتخابية مساحة من مساحات التعبير الحر عن اراء المجتمع السياسية وخياراته الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: في عملية الافتتاح.

١- تأخر افتتاح عدد من المراكز والمحطات عن موعدها الذي قررته المفوضية العليا ولمدد مختلفة بسبب تأخر وصول مدير المحطة أو موظفيها مما ادى إلى تأخير عملية الافتتاح .

٢- غياب وكلاء الكيانات ومراقبين آخرين حال دون قيام بعض مسؤولي المراكز والمحطات بمتطلبات الافتتاح من وجود صناديق الاقتراع وفتحها وغلقها واقفالها والتأكد من وجود سجلات المقترعين.

ثانياً: عملية الاقتراع

على الرغم مما شهدته عمليات الاقتراع من اقبال ملحوظ وتحدي الناخبين لتهديدات الإرهابيين إلا ان من المؤسف حقاً ان تحدث انتهاكات واخطاء جسيمة حالت دون ان تأخذ العملية الانتخابية وضعها الطبيعي منها:

١- وجود عناصر الأمن بأسلحتهم داخل المراكز والمحطات الانتخابية وبقربها خلافاً للتعليمات الانتخابية التي نصت على ضرورة ابتعادهم عن المقرات الانتخابية بمسافة لا تقل عن ثلاثين متراً.

ومن اللافت للنظر ان مديري هذه المحطات كانوا يخشون الطلب منهم مغادرة اماكنهم وقد حاول مراقبونا لفت نظر المسؤولين عن مراكز الاقتراع لهذه (الظاهرة) غير القانونية ولكن كان ذلك عبثاً.

لهذا فان المركز يسجل بامانة سلبية هذا الاجراء الذي لوحظ في أكثر من منطقة ومحطة اقتراع في بغداد وغيرها.

٢- قيام رجال الأمن في أكثر المراكز والمحطات الانتخابية بالاقتراع داخل هذه المراكز الموجودين فيها لحراستها من دون مراعاة لوجود اسمائهم في سجلات المقترعين . وهذه مخالفة صريحة لتعليمات المفوضية العليا لا تتفق مع ابسط المعايير الدولية للانتخابات وتشكل خرقاً لشرعيتها والمفروض ان يكون انتخاب رجال الأمن والحرس الوطني وغيرهم في مراكز محددة لهم سلفاً وان تتم قبل يوم الاقتراع.

٣- لم تكن في غالبية المراكز ومحطات الاقتراع سجلات أو قوائم الشطب، ولم يطلع أي واحد من مراقبينا عليها.

٤- في بعض المراكز لم يجد المراقبون سجلا للناخبين، فقد كانت محطة الاقتراع تكتفي بتدوين أسماء المقترعين في سجل فقط. وهذه مخالفة أخرى لتعليمات المفوضية بعدم قانونية وشرعية الانتخاب بالنيابة باي شكل من الاشكال.

١٥- عدم وجود وكلاء الكيانات السياسية ومراقبين محليين اخرين في كثير من محطات الاقتراع، إذ ظل مراقبونا لوحدهم وعلى الرغم من ابداء المساعدة والمشورة لموظفي المحطة إلا انهم وضمن قواعد المراقبة لا يحق لهم التدخل في أية قضية تهم العملية الانتخابية وانما فقط المراقبة والمشاهدة وهذا يؤدي إلى وجود نقص في الاشراف على العملية .

١٦- وجود بعض مراكز الاقتراع ولاسيما في المناطق الريفية بعيدة عن الوجود السكاني بمسافة تصل إلى بضعة كيلومترات وعدم توفير وسائط النقل وهذا ما حصل في مدينة خانقين واعتراض المقترعين لدى المفوضية هناك.

١٧- يسجل المركز بقلق بالغ امتناع اعداد واسعة من المواطنين عن الانتخاب ولأسباب مختلفة منها ما يتعلق بالمقاطعة أو المعارضة وعلى الرغم من ان هذا يقع في (خانة) الحقوق الخاصة التي يتمتعون بها لكننا نتمنى في ان يسهم هؤلاء في العملية الانتخابية ويدلوا باصواتهم لمن يريدون بكل حرية وشفافية كما امتنع البعض في الاشتراك لأسباب تتعلق بالخوف من التهديدات المستمرة للناخبين وهذا يتطلب ضرورة توفير الحدود الدنيا للامن في اية عملية انتخابية لان كل ذلك يؤثر على مجمل سلامة العملية الانتخابية.

مرحلة العد والفرز

لاحظ مراقبونا على الرغم من الظروف الأمنية الخطرة والساعات المتأخرة من الليل وبقاء بعضهم إلى ساعات الصباح الباكر عملية العد والفرز وقد سجلوا بعض الملاحظات:

١- لم تشهد بعض مراكز الاقتراع عملية عد اوراق الاقتراع ومطابقتها مع المقترعين في سجلات الاقتراع . ويعود سبب ذلك إلى عدم دقة هذه السجلات ولان التصويت جرى احياناً خارج هذه السجلات كما ذكرنا.

٢- لأسباب أمنية قام بعض مديري المحطة بنقل صناديق الاقتراع بسيارات رجال الأمن أو بسيارات خاصة إلى مناطق مراكز أكثر امنا في ظل غياب ممثلي الكيانات السياسية والمراقبين وتخوف الآخرين، فلا ضمان لأمن وسلامة حياتهم وهذه ظاهرة غير سليمة أيضاً.

رئيس المركز
المحامي حسن شعبان

مسؤولة الاعلام: د. نهى عويد مشالي
مسؤولة الامور الإدارية والمالية: بان غسان جميل

المنسقون
المحامي يحيى العتابي
د. عزيز جبر شيال
المحامي عزيز عبود راضي
المحامي ياسين السعدي
المحامي عثمان كريم البياتي
المهندس أبو ذر عليوة
المحامي لواء ضياء الاعسم
المحامي علي الياسري
المهندس ياسر حسن محمد
المحامية سناء عبد الدليمي
المحامي احمد طلال السامرائي
احمد عزيز جبر

> عقود من الزمن غابت عن العراقيين اية انتخابات وافتقدوا الثقافة الانتخابية وحلت محلها انتخابات معروفة نتائجها سلفاً ولا معنى فيها للتعددية والمنافسة الحرة الشريفة ، جرى كل ذلك في ظل ثقافة الفرد الواحد والقمع والاستبداد.